

مجلّة الواحات للبحوث والدراسات
ردمد 7163- 1112 العدد 6 (2009) : 13 - 30
http://elwahat.univ-ghardaia.dz

نظرية العامل وتطبيقاتها عند أبي القاسم السهيلي

فاطمة رزاق
قسم اللغة العربية وآدابها المركز الجامعي غرداية
غرداية ص ب 455 غرداية 47000 ,الجزائر

نالت نظرية العامل في النحو العربي اهتماما كبيرا من قبل الباحثين قديما وحديثا، إذ هي الأساس الذي يقوم عليه النحو العربي، بل هي العمود الفقري الذي تدور عليه كل مباحثه الرئيسية والفرعية، « ونظرية العامل بمفهومها البسيط هي نظرية نحوية بحتة توصل إليها النحاة العرب نتيجة استقرائهم المادة اللغوية التي جمعوها فاتضح لهم أن الاسم أو الفعل يتغير آخره من موقع لآخر، فكان لابد أن يسألوا عن العلة في حدوث ذلك، ما الذي أحدث هذا التغيير؟ أو ما الذي فعل هذا الفعل أو عمل هذا العمل؟ إنه شيء ما يؤثر في الاسم أو الفعل المضارع فيغير حركة آخره لتغييره، لذا قالوا بوجود العامل»[1]،فما هو تصور النحاة لمفهوم العامل؟ وماهو تصور الإمام أبي القاسم السهيلي له؟

العامل هو ما يحدث الرفع أو النصب أو الخفض فيما يليه متى انتظمت الكلمات في تركيب ما، فهو إذن «مفهوم ذهني لتفسير ظاهرة لغوية هي علاقة كلمة بكلمة داخل الجملة في هذه العلاقة ثم تصنيف الكلمات إلى عوامل ومعمولات أومتأثرات، وعلى ذلك حين وجه سيبويه بعض الكلمات منصوبة أو مرفوعة دون وجود عامل ظاهر في السياق كان لابد له من افتراض عامل محذوف أو مضمر كما في أساليب النداء والقسم»[2]، فالعامل مؤثر حقيقة إذ أنه سبب وعلة للعمل، وهذا شائع في كتب النحو، ويظهر هذا ما قالوه من كون «الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل، فالعامل ك (جاء، رأى، الباء) والمقتضى: الفاعلية والمفعولية والإضافة، والإعراب الذي يبين هذا المقتضى: الرفع والنصب

والجر، فهذا التعريف يقتضي إطراد الثلاثة»[3].

وأما تصور النحاة للعمل فيتمثل فيما يلي:[4]

1- مقتضى العامل: هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلمة من حركة أو حرف أو سكون أو حذف، وهذا هو المشهور الشائع في كتب النحو.

2- مقتضى العامل: هو معنى عقلي يعرف بالقلب، ليس للفظ فيه مدخل، وهذا الرأي الثاني قد أضاف إلى الأول بعدا ذهنيا، ولم يضف شيئا جديدا، فقد عمق فكرة التغيير في آخر الكلمة، فليس هو هذه الحركات والحروف بل الاختلاف نفسه، وهو معنى عقلي دقيق.

3- مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الأسماء، فالعامل يحصل المعاني الخفية في الأسماء، وهي تقتضي نصب علامات لتعرف، وتلك المعاني هي الفاعلية والمفعولية والإضافة وغيرها.

وقد قسم النحاة العوامل باعتبار أنواع الكلم في العربية على ثلاثة أقسام : أفعال وأسماء وحروف، أما الأفعال فجعلوا الأصل في العمل لها، وهي الأفعال التامة والناقصة والجامدةو أفعال القلوب، وأما الأسماء فيعمل منها ما كان شبيها بالفعل كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، وهذه كلها من المشتقات، وقد يكون الاسم العامل جامدا كالمصدر وأسماء الأفعال، ترفع فاعلا وتنصب مفعولا، وصاحب الحال والمميز، والمبتدأ عند سيبويه أيضا عامل في الخبر، ومن الأسماء العاملة أيضا الإضافة عند بعض النحاة، ومنها أسماء الشرط التي تجزم فعلين، وأما الحروف العاملة فهي حروف الجر، والحروف المشبهات بليس، وأن المصدرية وأخواتها الناصبة للفعل المضارع، وحروف الجزم (لم، لما، لا الناهية، لام الأمر)، و(إن وإذما) الجازمتان لفعل الشرط وجزائه[5].

كما قسموا العوامل على قسمين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، «وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العامل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و(ليت عمرا قائم)، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول»[6].

أما أصول العامل وقواعده الخاصة فقد أحكم وضعها النحاة الأُوَل، منها أن العامل

لابد من وجوده فإن لم يكن موجودا وجب تقديره، ألا يجتمع عاملان على معمول واحد وهذه القاعدة هي الأساس في باب التنازع، ومنها أيضا أنه إذا وجد معمولان وعامل واحد قدر لأحد المعمولين عامل، وهذه القاعدة هي الأساس في باب الاشتغال، ومنها أن الفعل كلما كان أمكن في باب الفعلية كان أوفر من العمل حظا، ويحمل الاسم في العمل على الفعل إذا تحقق له شبه بالفعل يقربه منه ويؤهله لحكمه كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وكذلك لابد أن يتحقق للحرف شبه بالفعل حتى يعمل كالحروف الناسخة، أو أن يكون العمل أصلا في الحرف غير محمول على الفعل كحروف الجر، ومن هذه القواعد أيضا أن العامل مرتبته التقدم، وإذا كان العامل قويا أمكن أن يعمل متقدما ومتأخرا، فإذا كان ضعيفا لم يعمل إلا متقدما، وألا يفصل بين العامل ومعموله بأجنبي[7].

ذلك إذن هو تصور النحاة لمفهوم العامل وأقسامه وأصوله، فما هو تصور أبي القاسم السهيلي؟ تتلخص نظرة السهيلي للعامل في أنه إذا أوجبت كلمة ما نوعا معينا من العمل في كلمة أخرى، فهذا يعني أن الكلمتين مرتبتان على نسق معين، وهو يسمي هذا الارتباط بالتشبث، «وأساس هذه النظرية أنه إذا كان أحد الأجزاء في التركيب طالبا لآخر من حيث المعنى فإنه يتشبث به لفظا، وعلى هذا يتبين أن المقصود من القول بالعامل هو بيان الارتباط والتعلق بين أجزاء التركيب، والأثر الذي ينشأ عن هذا التعلق »[8]، فالسهيلي يرى أن الكلمة الأولى تتشبث بالثانية وتطلبها أداء لحق معناها، ومن ثم فهي تتشبث بها في اللفظ، ولذلك ينقسم الكلم عنده من حيث العمل على قسمين:

1/ قسم الأصل فيه أن يعمل : وهو الحرف والفعل، أما الحرف فلأن معناه في غيره من الاسم أو الفعل، «ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل مادل على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظا، وذلك هو العمل، فأصل كل حرف أن يكون عاملا»[9]، وأما الفعل فهو يعمل بالأصالة أيضا، ذلك أن الفعل عند السهيلي لا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه، «ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم، كما أن الحرف لما دل على معنى غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه »[10]، فلابد أن يكون الفعل عاملا.

2/ وأما القسم الثاني وهو الاسم فالأصل فيه ألا يعمل، لأنه يدل على معنى في نفسه،

ومن ثم فليس له ارتباط وتشبث بغيره،« وإنما الذي له معنى في الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب ألا يكون عاملا في غيره على الحقيقة»[11]،وإنما يعمل من الأسماء ما هو مشتق لما فيه من معنى الفعل.

ويرى السهيلي أيضا أن العوامل منها ماهو لفظي ومنها ما هو معنوي، ويتجلى ذلك في تقسيمه لها على هذا الأساس:

1/ العامل اللفظي:

* عمل الفعل: لتبين أنواع العمل التي يقوم بها الفعل في التركيب عند السهيلي، لابد بداية من التعرض لبيان دلالة الفعل عنده، إذ هي مغايرة تماما لما وضعه النحاة حدا للفعل، إذ ربط بين دلالته وكونه عاملا، فقد عرف النحاة الفعل بأنه «كل كلمة تدل على معنى في نفسها، مقترنة بزمان »[12]، ولم يوافق السهيلي النحاة على هذه الدلالة كل الموافقة، فقد بحث الأمر الذي من أجله وضع الفعل، فوجد أنه اشتق من المصدر ليدل على معنى في الفاعل، وهذا المعنى هو كونه مخبرا عنه، وأن الواضع قد وضعه لآداء هذا المعنى حيث لم يمكنه الإخبار عن الفاعل بالمصدر، لأن الفاعل لا يذكر مع المصدر إلا مضافا إليه، والمخبر عنه يجب أن يكون مرفوعا لفظا كما هو مرفوع معنى، كما أنه لايمكن الإتيان بحرف يدل على أنه مخبر عنه، فهذا يؤدي إلى الفصل بين الحدث والفاعل، فأدى بهم هذا إلى أن يشتقوا « من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث المتضمن، ويدل على أن الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه»[13]، وهاتان الدلالتان يع يهما الفعل عند السهيلي (الحدث وأن الاسم مخبر عنه)، وأما عن دلالته على الزمان، فلا يرى الفعل دالا عليه، إذ يقول :« الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته، وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، وبلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال سيبويه في أول الكتاب، وإن تسامح في موضع آخر، وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة»[14]، ومما سبق يتبين أن الفعل عنده يدل على ثلاثة أمور (الحدث واختلاف أحوال هذا الحدث وأن الاسم مخبر عنه)، وبهذه الدلالة

الأخيرة شارك الحرف حيث دل على معنى في غيره، ومنها نبع عمل الفعل في الفاعل، فما هي معمولات الفعل؟.

إن «الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه كالمصدر والفاعل والمفعول به»[15]، ومن ثم فإنه لم يعمله في النعت لأنه لا يدل عليه، مخالفا النحاة في ذلك، إذ يقول « وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، وإنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ»[16]، وأساس هذه النظرية هو عمل الفعل فيما يدل عليه، فيرى أن أقوى دلالته على المصدر لأنه هو الفعل في المعنى، يليها دلالته على الفاعل «لأن الفعل هو حركة الفاعل»[17].

العامل في المصدر: يفرق السهيلي بين المصدر المؤكد، وبين المصدر المحدود أو المنعوت، من حيث علاقة الفعل بكل منهما، فالفعل عنده لا يدل على المصدر إلا مطلقا غير محدود ولا منعوت، ويرتب على ذلك رأيه في العمل، كما يخص المصدر المحدود أو المنعوت بمصطلح المفعول المطلق، فلا « يكون المصدر مفعولا مطلقا حتى يكون منعوتا أو في حكم المنعوت»[18].

أ/ العامل في المصدر المؤكد: يرى السهيلي أن العامل في نحو (ضربت ضربا) ما تضمنه (ضرب) من معنى (فعل)، إذ أن معناه (فعلت ضربا)، فالعامل ما تضمنه لفظ الفعل، والمؤكد كذلك ما تضمنه الفعل من الحدث.

وقد ذهب السهيلي إلى ذلك لأن المصدر توكيد للفعل، والتوكيد لا يعمل في المؤكد، إذ هو هو، والشيء لا يعمل في نفسه، وهو قول شيخه ابن الطراوة إذ سأله السهيلي:« وقد سألته عن العامل في المصدر إذا كان توكيد للفعل،والتوكيد لايعمل فيه المؤكد إذ هو هو في المعنى، فما العامل فيه؟ فسكت قليلا ثم قال: ما سألني عنه أحد قبلك، فأرى أن العامل فيه ما كان يعمل في الفعل قبله لو كان اسما، لأنه لو كان اسما كان منصوبا بفعلت المتضمنة فيه»[19]، وقد أخذ السهيلي على شيخه ذهوله عن كلام سيبويه في ذلك، إذ يقول:« وذلك أنه – يقصد سيبويه– جعل المصدر المؤكد منصوبا بفعل هو التوكيد على الحقيقة، واختزل ذلك الفعل وسد المصدر الذي هو معموله مسده، كما سدت (إياك ورويدا) مسد العامل فيهما، فصار التقدير (ضربت ضربت ضربا)، فـ (ضربت) الثانية هي التوكيد على الحقيقة، وقد سدت (ضربا) مسدها، وهو معمولها وإنما يقدر عملها فيه على أنه مفعول مطلق لا توكيد»[20]، ولكن السهيلي يرجع إلى قول شيخه:«والذي أقول به الآن قول الشيخ أبي الحسين، لأن الفعل المختزل معنى، والمعاني لا يؤكد بها، وإنما يؤكد بالألفاظ، وقولك

(ضربت) فعل مشتق من المصدر، فهو يدل عليه، فكأنك قلت (فعلت الضرب)، ف (ضربت) يتضمن الضرب المفعول، ولذلك تضمره فتقول (من كذب فهو شر له) أي فالكذب شر له، وتقييده بالحال، فتقول(قمنا سريعا) ف (سريعا) حال من القيام، فكما جاز لك أن تقيده بالحال، وأن تكتني عنه بـ (هو) جاز لك أن تؤكده بـ (ضربا) كأنك قلت (ضربا ضربا)، ونصب (ضربا) الأول (ضربا) الثاني وبه يعمل في الثاني معنى فعلت»[21]، ومن هنا يتبين أن العامل في المصدر المؤكد هو تبعيته للمصدر المتضمن في الفعل، فكأن الفعل هو العامل فيه، فالعامل إذن متضمن وهو غير المؤكد وغير التأكيد.

ب/ العامل في المفعول المطلق: يقصد بالمفعول المطلق ماكان محدودا من المصادر أو منعوتا نحو (ضربته ضربة) و(ضربته ضربا شديدا)، يقول: « إن الفعل لا يدل على مصدر إلا مطلقا غير محدود ولا منعوت»[22]، يعني هذا أن الفعل لا يعمل فيه، فما العامل فيه حينئذ؟، يجيب السهيلي قائلا إن: «العامل فيه إذا كان مفعولا مطلقا ليس هو الفعل بنفسه، وإنما هو ما يتضمنه من معنى (فعل) الذي هو (فاء وعين ولام) لأنك إذا قلت (ضربت) تضمن (ضربت)معنى (فعلت) لأن كل ضرب فعل وليس كل فعل ضربا، وإذا كان الأمر كذلك، ف (ضربا) منصوب بـ (فعلت) المدلول عليه بـ (ضرب)، حتى كأنك قلت (فعلت ضربا)»[23]، فالمفعول المطلق معمول لما يتضمنه الفعل قبله، ومن مذهبه أن ما يتضمنه الفعل من معنى (فعل) لا يقع بعده إلا مفعول مطلق، فلا يقع بعده مصدر مؤكد، لأن من أصله أن (فعل) وما كان نحوها من الأحداث العامة الشائعة لا تؤكد بمصدر، كما أنه لا يتعدى إلى المفعول به لأن الأفعال العامة عنده لا تتعلق إلا بالأحداث لا بالجواهر[24].

فالفعل عند السهيلي إذن لا يدل إلا على المصدر والفاعل والمفعول به، وقد عمل في هذه الثلاثة بسبب دلالته عليها، فما صلته ببقية العناصر الأخرى المكونة لتركيب ما؟

يقسم السهيلي هذه العناصر على قسمين: قسم يمكن أن ينزل منزلة المعمولات الثلاثة، فيصل إليه الفعل بنفسه أو بواسطة الحرف، وقسم آخر لا سبيل للفعل إليه، وإنما العامل فيه معنوي.

* ما يصل إليه الفعل بنفسه : من معمولات هذا القسم الحال وحده، فالفعل يعمل في الحال عنده، من حيث كانت وصفا لصاحبها، والصفة هي الموصوف في المعنى لاشتمالها على

ضميره، مع أنه لا يرى الفعل عاملا في النعت وهو وصف لصاحبه أيضا، إذ يفرق بين الاثنين قائلا: «الحال وإن كانت صفة كالنعت وفيها ضمير يعود على الاسم كالنعت، و(ضاحكا) إذا كان حالا من (زيد) فهو زيد في المعنى، كما يكون نعتا كذلك، لكن الحال ليست بصفة لازمة للاسم كالنعت، وإنما هي صفة للاسم في حين وجود الفعل خاصة،فالفعل إذن أولى بها من الاسم،فعمل فيها دونه»[25].

* ما يصل إليه الفعل بواسـ ـة الحرف :فقد ذكر منه المفعول معه والظرف والمستثنى.

– المفعول معه: يرى أن الفعل يعمل في المفعول معه بواسـ ـة الحرف[26]، وإليه ذهب المرادي إذ قال: «والصحيح أن المفعول معه منصوب بما قبل الفعل أو شبهه بواسـ ـة الواو»[27]، وهو ما ذهب إليه البصريون أيضا.

– الظرف : يرى أن الفعل لا يعمل في ظرف الزمان ولا ظرف المكان إلا بواسـ ـة حرف الوعاء(في)، ولكن عارض هذا الأصل أمران:

الأول: أمر ملاحظ في ظروف الزمان خاصة، وهي أنها موضوعة للتأريخ، ووقوع الفعل فيها، وقد أغناها هذا عن التزام الحرف الدال على الظرفية معها، وهي وإن كانت متصرفة لكنه يراها غير متمكنة في الكلام تمكن ظروف المكان خاصة نحو (الدار والـ ـريق)، وقد مثل السهيلي لظرف الزمان بـ (اليوم)، فقال: «اليوم ونحوه أسماء وضعت للزمان ليؤرخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المخاطب علم المراد بها، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار»[28]، ثم ذكر أن العرب « قالوا: سرت اليوم، وسرت في اليوم، ولم يقولوا جلست الدار بغير حرف الوعاء»[29].

الثاني: أن يكون الظرف دالا على الوصف، وله مادة في الاشتقاق يرجع إليها، فإذا كان على هذه الحال تعدى إليه الفعل بنفسه زمانيا أو مكانيا، وكان عمله في الظرف كعمله في الحال، وقد مثل لذلك بـ (قبل، بعد، قريبا منك، بصرا، ظلاما، ذات يوم، خلفك، أمامك، فوق، تحت، إزاء، تلقاء، حذاء، قربك وعندك)، ومضى يتلمس اشتقاق هذه الظروف، فبين أنها وقعت موقع الأحوال فجرت مجراها في تعدي الفعل إليها بنفسه، يقول عن قبل وبعد مثلا: «في (قبل) معنى المقابلة، وهو من لفظ (قبل)، و(بعد) من لفظ (بعد)، وهذا المعنى هو من صفة المصدر، لأنك إذا قلت (جلست قبل جلوس زيد)، فما في (قبل) من معنى المقابلة

هو من صفة جلوسك»[30].

وعلى هذا فالتزام (في) مع ظرف المكان المحدود هو الأصل عنده، وتعدي الفعل بنفسه إلى ظروف الزمان م لقا أو إلى ظروف المكان المبهمة هو خارج عن هذا الأصل استغناء بدلالة الوضع، أو تشبيها لها بالحال.

– المستثنى: يعمل الفعل فيه بواس ة (إلا)، يقول رادا على من زعم أن (إلا) هي العاملة، « وأما (إلا) فقد زعم بعضهم أنها عاملة، وقد نقض ذلك عليه بما لا قبل له به، من قولهم: (ما قام أحد إلا زيد) و(ما جاءني إلا عمرو)، والصحيح أنها موصلة الفعل إلى العمل في الاسم بعدها»[31]، كتوصيل واو المفعول معه الفعل إلى العمل فيما بعدها، وهو مذهب سيبويه وجماعة إذ يرون أن الناصب للمستثنى هو ما قبل (إلا) من فعل أو غيره بتعدية (إلا)، ولكن ابن مالك نسب إلى سيبويه إعمال (إلا) في المستثنى[32].

*العامل في المع وف: العامل في المع وف عنده ليس معنويا، وإنما هو الفعل مضمرا مدلولا عليه بلفظ العاطف، يقول: « العامل في المع وف مضمر يدل عليه حرف الع ف، وهو في معنى العامل في الاسم الأول»[33].

* عمل الحرف: إن العمل أصل في الحرف عنده، من حيث كان معناه في غيره، ولهذا فهو يقتضي هذا الغير لفظا، فيؤثر فيه كما اقتضاه معنى، «فأصل كل حرف أن يكون عاملا فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل»[34]، وقد أراد السهيلي أن يضع أصلا لعمل الحروف وإهمالها، فقال: « لا تجد حرفا لا يعمل إلا حرفا دخل على جملة قد عمل بعضها في بعض، وسبق إليها عمل الابتداء أو نحوه، وكان الحرف داخلا لمعنى في الجملة، لا لمعنى في اسم مفرد، فاكتفى بالعامل السابق قبل هذا الحرف وهو الابتداء ونحوه»[35]، وإلى هذا الأصل رجع إهمال حرف الاستفهام، لأنه يستفهم به عن مضمون الجملة، أو ما يسميه السهيلي (الحديث)، ولا تعلق للحرف بأجزاء الجملة المفردة، ومثل حرف الاستفهام حروف النفي ولام التوكيد، وإلى هذا الأصل رجع إعمال حروف الجر، ونواصب المضارع وجوازمه، لأنها لم تدخل لمعنى في الجملة وإنما دخلت لمعنى في الاسم أو الفعل بعدها، إلا أن هذا الأصل انتقض عليه بحروف عملت وكان الأصل إهمالها لأنها دخلت لمعنى في الجملة، وبأخرى أهملت وكان الأصل إعمالها لأنها دخلت لمعنى في الاسم المفرد، ومن النوع الأول : إن وأخواتها وبعض حروف النفي نحو(ما ولا)، فإنها قد دخلت لمعنى في الجملة، وهو توكيد مضمونها أو نفي هذا

المضمون، ويجيب عن (إن وأخوتها) بأنها وإن دخلت لمعان في الجملة إلا أنها كلمات يصح الوقوف عليهن، لأن حروفهن ثلاثة فصاعدا، وإذا كان هذا حكمها، فلو رفع ما بعدها بالابتداء على الأصل لم يظهر تشبثها بالحديث الذي دخلت لمعنى فيه، فكان إعمالها في الاسم المبتدأ إظهارا لتشبثها بالجملة، وكيلا يتوهم انق ماعها عنها[36]، وبمثل هذا يوجه إعمال ما الحجازية إذ يقول: «وإنما اختلفوا في (ما) ولم يختلفوا في (هل) لمشاركة (ما) لـ (ليس) في النفي، فحين أرادوا أن يكون لها أثر في الجملة يؤكد تشبثها بها جعلوا ذلك الأثر كأثر (ليس) »[37]، ومن النوع الثاني (إلا) في الاستثناء وحروف العـ ف، فهي لا تعمل عنده، وهي داخلة لمعنى في الاسم المفرد وهو المستثنى أو المعـ وف، ويجيب عن (إلا) بقوله: « لأنها إذا كانت موصلة للفعل والفعل عامل، فكأنها هي العاملة»[38]، ويوجه إهمال حروف العـ ف بقوله: « وسائر حروف العـ ف يتقدر بعدها العامل فتكون في خكم الحروف الداخلة على الجمل»[39].

ذلك أصل السهيلي في إعمال الحرف، فهو لا يعمل الحرف إلا فيما دل على معنى فيه، ومن ثم عمل الجر في الأسماء، والنصب والجزم في الأفعال، هذا منتهى عمل الحروف عنده، وما كان لها من عمل بعده فهو لإظهار التشبث وأن الحرف غير منفصل مما بعده، وأما ما يسمى بحروف المعاني مثل حروف التنبيه والنداء والنفي والاستفهام وإن وأخواتها، فهو يرى أنها غير عاملة في الأسماء بعدها مـ لقا، ظروفا كانت أو أحوالا أو غيرها، وحجته في هذا أن معانيها مسندة إلى المتكلم، ولا وقوع لها على الأسماء بعدها، فمعنى (هل قام زيد؟) أستفهم عن هذا الحديث، و(ما قام زيد) أنفي هذا الحديث، و(إن مُحَمَّدًا مجتهد) أؤكد هذا الحديث، فهذه الحروف يخبر بها عن المتكلم، وإذا كان ذلك كذلك، فالأسماء بعدها كأنها من جملة أخرى، ولا تعلق لها بحروف المعاني[40].

ولكن السهيلي يستثني من هذا الأصل أن يقع الحرف موقعا لا يقع فيه إلا الفعل، فحينئذ يجوز أن يعمل معناه في الاسم بعده، وذلك نحو (لولا)، فهي مركبة عنده من (لو، لا) و(لو) باقية على أصلها من طلب الفعل بعدها، يقول: «ومن ثم عمل حرف النفي المركب مع لو من قولك (لولا زيد) عمل الفعل، فصار (زيد) فاعلا بذلك المعنى، حتى كأنك قلت : (لو انعدم زيد) أو (غاب زيد) ما كان كذا وكذا، ولولا مقارنة (لو) لهذا الحرف لما جاز هذا، لأن الحروف لا تعمل في الأسماء معانيها، فالعامل في هذا الاسم الذي بعد (لولا) كالعامل في هذا الاسم الذي هو الحديث في قولك (لو أنك ذاهب لفعلت كذا)»[41].

ومن أصوله في إعمال الحرف أنه لا يجوز إضمار الحرف العامل مع بقاء أثره، سواء أكان من عوامل الأسماء أم من عوامل الأفعال إلا أن يقوم شيء مقام الحرف كالعوض منه، ولذلك قال كالمعترض على نفسه، وقد أضمر (أن) بعد واو المعية: وكيف يجوز إضمار الناصب، وأنتم لا تجيزون إضمار الخافض ولا الجازم،نعم ولا إضمار الحروف الناصبة للأسماء،وعوامل الأسماء عندكم أقوى من عوامل الأفعال؟ وقد أجاب: أنا لا نجيز إضمار (أن) إلا بإحدى شرائط، إما مع الواو العاطفة على مصدر أو حتى أو لام العلة أو لام الجحود، وهذه تقوم مقام العوض من الحرف[42]، وهو يرى أن كثرة الاستعمال قد تجيز حذف الجار دون تعويض، ويذكر أن رؤبة بن العجاج كان يجيب إذا قيل له : كيف أصبحت؟ بقوله : خير عافاك الله [43]، ولما كان هذا أصله فقد خالف الخليل وسيبويه في تقديرهما حذف الجار قبل أن المخففة وأن المشددة في نحو قول عبدالله بن الحارث:

ألحق عذابك بالقوم الذين طغوا   وعائذا بك أن يعلو فيـ غوني[44]

إذ قالا إن التقدير (من أن يعلو)، وكما في قوله تعالى: (وأَنّ هذه أمتكم أمة واحدة)[45]، فالتقدير عندهما (لأن هذه)، وقد ذكر السهيلي حجتهما في جواز الحذف وهي أن حرفي المصدر موصولان بما بعدهما ف ال الاسم بالصلة، فجاز الحذف تخفيفا، كما ذكر دليلهما على أن المصدر في موضع خفض، وهو وقوعه في موضع لا يقع فيه إلا المخفوض بحرف الجر، ويظهر ذلك أيضا في نحو قوله تعالى :(وأجدر ألا يعلموا حدود ما أنزل الله)[46]، ونحو قوله تعالى:(أحق أن تقوم فيه)[47]، فقوله (أجدر ألا يعلموا) معناه (بأن لا يعلموا)، فلو كان ما قبل (أن) فعل لقيل: حذف الجار فتعدى الفعل فنصب، ولكن (أجدر وأحق) اسمان لا يعملان، فمن ههنا عرف النحويون أنه في موضع خفض إذ لا ناصب له، ولكن السهيلي رد احتجاجهما بـ ول الصلة بأن التعليل منتقض بالأسماء

الموصولة، فقد طالت الصلة معها، ومع ذلك لا يجوز الحذف[48]، ويختم كلامه بالقول: «وإذا أبيت من التقليد فلا إضمار لحروف الجر فيها، إنما هو النصب بفعل مضمر أو مظهر، أما قوله تعالى:(أحق أن تقوم فيه) فإنه لما قال: (أحق) علم أنه يوجب عليه أن يقوم فيه، وكذلك (أجدر أن يعلموا)ومعنى (أجدر) أخلق وأقرب، ولما ثبتت لهم هذه الصفة اقتضى ذلك (أن لا يعلموا) فصار منصوبا في المعنى»[49]، ذلك أصل السهيلي في حذف الحرف العامل.

2/ العامل المعنوي:

لقد عني السهيلي بالحديث عن العوامل المعنوية، مقارنا بينها وبين العوامل اللفظية، ومما كان يراه أن العوامل اللفظية أقوى من المعنوية إذ يقول: « فإن قيل: لم كانت الإضافة اللفظية أقوى من المعنوية، والعامل اللفظي أقوى من المعنوي؟ قلنا: اللفظ لا يكون إلا متضمنا لمعناه، اجتمعا معا بخلاف المعنى المفرد عن اللفظ فوجب أن يكون أضعف، وهذا بديع لمن أنصف»[50]، ويرى أيضا أن «دليل اللفظ أقوى من دليل المعنى لأنه ليس من لفظ إلا وهو متضمن لمعنى فصار أقوى من معنى دون لفظ، كما في صناعة النحو العامل اللفظي أقوى من المعنوي »[51]، ومما دل به على ضعف العامل المعنوي بعد هذه المقارنة التي عقدها بين الفاعل والمبتدأ، فكلاهما مستحق للرفع، ولكن الرفع في الفاعل لا يزول لأن العامل لفظي، على حين يذهب رفع المبتدأ بدخول النواسخ لما كان عامله معنويا، لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي[52].

ومن العوامل المعنوية التي ذكرها:

– القصد إليه: هو عامل معنوي مختص بالنصب، اعتمده شيخه ابن الـ راوة، ولم يسبق إلى القول به، وقد نبع اعتداده بهذا العامل من أن بعض المعمولات من الأسماء والأحداث قد يقصد إلى ذكرها خاصة من غير حاجة إلى الإخبار عنها أو تسليط عامل لفظي عليها، وقد ذكر تلميذه السهيلي ما يمكن أن يتعرف به على هذا العامل حين تحدث عن أقسام الحدث قائلا: «فالحدث إذن على ثلاثة أضرب: ضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، وإلى اختلاف أحوال الحدث، فيشتق منه الفعل دلالة على كون الفاعل مخبرا عنه، وتختلف أبنيته دلالة على اختلاف أحوال الحدث، وضرب يحتاج إلى الإخبار عن فاعله على الإطلاق، من غير تقييد بوقت ولاحال، فيشتق منه الفعل ولا تختلف أبنيته نحو ما ذكرناه من الفعل الواقع بعد همزة التسوية وبعد (ما) الظرفية، وضرب لا يحتاج إلى الإخبار عن فاعله، ولا إلى اختلاف أحوال الحدث، بل يحتاج إلى ذكره خاصة على الإطلاق مضافا إلى ما بعده نحو(سبحان الله)، فإن (سبحان) اسم ينبيء عن العظمة، فوقع القصد إلى ذكره مجردا عن التقييدات بالزمان أو بالأحوال، ولذلك وجب نصبه كما يجب نصب كل مقصود إليه بالذكر نحو (إياك) ونحو (ويل زيد وويحه)»[53]، هذا وأمثلة الاشتغال والمفعول المقدم يجعلها ابن الـ راوة منصوبة بالقصد لا بالفعل المفسر أو المتأخر، وقد تأثر السهيلي بشيخه، فقال

بهذا العامل في بعض صور الاشتغال «ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر (زيدا ضربته)، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك (زيدا ضربت) بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما»[54]، بل إنه يرى أن كل موضع يكون القصد فيه إلى الفعل وتكون الفائدة في ذكره أقوى كان حقيقا بالنصب، كما قال بهذا العامل في المنادى أيضا «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره»[55]، ويدل على أن (يا) غير عاملة وجود العمل مع حذفها، ولو كان حرف النداء عاملا لما جاز حذفه وبقاء العمل[56]، فالأصل عنده أن الحرف العامل لا يحذف إلا إذا وجد ما ينوب عنه، ولم ينب عن حرف النداء شيء هنا، فالعامل في المنادى إذن هو القصد إليه، ويرى الدكتور مُحَّد إبراهيم البنا أن هذا العامل يستحق نظرة تقدير «ذلك أن ما يقوله النحاة من أن العامل في مثل هذه الأسماء مقدر قول لا يقوم على أساس قوي، إذ لم يعهد ظهوره في شيء من الكلام، ومما يقوي القول بهذا العامل أنه وثيق الصلة بالنظرة البلاغية التي تقول إن ما قدم فلغرض مثل الاهتمام أو التخصيص، وليس بين الاهتمام والقصد فرق، بل يكاد يكون كل منهما عين الآخر»[57].

–الإخبار: هو عامل الرفع في المبتدأ، فـ« الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه، لأن كل مخبر عنه مقدم في الرتبة،فاستحق من الحركات أثقلها لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له»[58]، وقول السهيلي إن رافع المبتدأ كونه مخبرا عنه مذهب نسب إلى أبي اسحاق الزجاج[59]، «فكان يجعل العامل في المبتدأ ما في نفس المتكلم من معنى الإخبار، قال: لأن الاسم لما كان لابد له من حديث يحدث عنه، صار هذا هو المعنى الرافع للمبتدأ»[60]، وبين النحويين خلاف في عامل الرفع في المبتدأ، فذهب البصريون إلى أنه الابتداء، وذهب الكوفيون إلى أن الخبر هو عامل الرفع في المبتدأ[61].

– التبعية: هي العامل عنده في ثلاثة : النعت والتوكيد والبدل، إذ يرى أن العامل فيها معنوي خلافا لجمهور النحاة الذين جعلوا العامل فيها هو الفعل، وقد تعرض للحديث عن النعت في مواضع متعددة، وأدرج البدل والتوكيد معه، فقد عرض السهيلي مذهب سيبويه في العامل في النعت، وهو أنه العامل في المنعوت، ثم قال: « وذهب قوم إلى أن العامل في النعت معنوي، وهو كونه في معنى الاسم المنعوت، فإنما ارتفع أو انتصب من حيث كان هو الأول في المعنى، لا من حيث كان الفعل عاملا فيه، وكيف يعمل فيه وهو لا يدل عليه، وإنما يدل على فاعل أو مفعول أو مصدر دلالة واحدة من جهة اللفظ، وإلى هذا القول أذهب»[62]، وواضح

أن السهيلي لم يخالف أصله، ولكنه مع هذا لا ينكر أثر الفعل في المنعوت، حتى لكأنه هو العامل في النعت، يقول: «العامل في النعت – وإن كان معنويا– فلولا العامل في المنعوت لما صح رفع النعت ولا نصبه، فكأن الفعل هو العامل في النعت»[63]، وقد رجح عنده أن العامل في النعت معنوي أمور عدة منها: «امتناع تقديم النعت على المنعوت، ولو كان الفعل عاملا فيه لما امتنع أن يليه معموله كما يليه المفعول تارة والفاعل أخرى، وكما يليه الحال والظرف، ولا يصح أن يليه ما عمل فيه غيره»[64]، ومما رجح معنوية هذا العامل أيضا أن النعت صفة للمنعوت لازمة قبل وجود الفعل وبعده، فلا تأثير للفعل فيه، ولا تسلط له عليه، وإنما التأثير فيه للاسم المنعوت، إذ بسببه يرتفع وينتصب وينخفض، وكون العامل في النعت هو التبعية مذهب نسب إلى الأخفش والمازني[65].

ويرى السهيلي أيضا أن التبعية هي العامل في الخبر أيضا إذ يقول: «وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل»[66]، ولم يقل بهذا المذهب بصري ولا كوفي.

– الإظهار: هو عامل النصب في المفعول لأجله، وقد انفرد السهيلي بالقول بهذا العامل، يقول في نحو (جاء زيد خوفا) و(رغبة فيك): «المجيء إنما يظهر ما كان باطنا خفيا، حتى كأنك قلت: جاء زيد (مظهرا) بمجيئه الخوف أو الرغبة أو الحرص أو أشبه ذلك، فهذه الأفعال الظاهرة تبدي لك الباطنة،فهي مفعولات في المعنى، والظاهرة دالة على ما ينصبها»[67].

– النظر : هو عامل الحال في نحو (هذا زيد قائما)، حيث نفى أن يكون العامل في هذه الحال حرف التنبيه، كما نفى أن يكون العامل هو اسم الإشارة لأنه ليس بمشتق ثم قال: «العامل فعل مضمر تقديره (انظر)، وأضمر لدلالة الحال عليه من التوجه واللفظ، وإذا ثبت هذا فلا سبيل لتقديم الحال، لأن العامل المعنوي لا يعمل حتى يدل عليه الدليل اللفظي أو التوجه أو ما شاكله»[68]، وقد انفرد السهيلي بالقول بهذا العامل وأظهر المخالفة للبصريين والكوفيين معا.

– وقوع المضارع موقع الاسم: إذ يقول: «وكذلك الأفعال، المعاني المدلول عليها ثلاثة أقسام : فعل واقع موقع الاسم فله الرفع»[69]، وهو بالقول بهذا العامل يوافق مذهب

البصريين القائل بأن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موقع الاسم[70].

ولقد كان للسهيلي كسابقيه أصول وقواعد كلية تحكم نظرية العامل عنده، ومن تلك الأصول نذكر:

1- حق العامل ألا يكون مهيئا لدخول عامل آخر عليه، وذلك «كيلا يفضي الأمر إلى التسلسل المستحيل عقلا وأصلا»[71]، فالعوامل من الأفعال والحروف تخضع لهذا الأصل، ولم يشذ عنه إلا المضارع، وقد علل ذلك بقوله : «وليس الفعل المضارع كالماضي لأن مضارعته للاسم هيأته لدخول العوامل عليه، والتصرف بوجوه الإعراب كالاسم، وأخرجته عن شبه العوامل التي لها صدر الكلام»[72].

2- العامل لا يعمل في نفسه، وهذا أصله الذي بمقتضاه منع أن يكون الفعل عاملا في المصدر المؤكد، وهو أن التوكيد لا يعمل فيه المؤكد إذ هوهو، وبهذا الأصل استدل على أن (ما) الاستفهامية لا صلة لها، وذلك «لأنها تنوب مناب حرف الاستفهام والاسم المستفهم عنه، فلو كان ما بعدها صلة لم يجز أن يعمل فيها، لأن الشيء لا يعمل بعضه في بعض، وإذا لم يجز أن يعمل فيها، ولا ثم عامل غيرها بـ ل خلو الاسم من أن يكون معمولا فيه، إذ الاسم ماجاز أن يكون فاعلا أو مفعولا أو دخل عليه حرف من حروف الخفض»[73].

3- لا يجتمع عاملان في اسم واحد، فقد أكد السهيلي على هذا الأصل كثيرا، وذكره في عدة مواضع إذ يقول: «لا يجتمع جازمان كما لا يجتمع في شيء من الكلام عاملان في معمول واحد من خفض ولا نصب»[74]، ويمثل لذلك بإن وأخواتها إذ يقول: «وكل هذه الحروف تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لفظا ومعنى، أما اللفظ فلأنه لا يجتمع عاملان في اسم واحد، وهذه الحروف عوامل»[75].

4- لا يشترك الفعل والاسم في عامل واحد، ذكر هذا الأصل وهو يبين السر في إضمار (أن) بعد واو العـ ف في بيت الأعشى:

لقد كان في حول ثواء ثويته　　تقضى لبانات ويسأمَ سائم[76]

يقول: «فإن قيل: فكان ينبغي إذا أن يستغني بمجرد لفظ الفعل عن إضمار(أن)؟ قلنا: هو فعل مضارع معرب، وعـ فه بالواو على ما قبله يشركه معه في الإعراب والعامل، وهما لا يشتركان في عامل واحد، فأضمرت (أن) واكتفى بأثرها وعملها عن

ظهور لفظها»[77].

5- لا يتقدم المعمول على العامل، وهذا الأصل ذكره شيخه ابن الـ راوة، ومن أجله قال بالعامل المعنوي (القصد إليه)، يقول السهيلي: «ومما انتصب لأنه مقصود إليه بالذكر (زيدا ضربته) في قول النحويين، وهو مذهب شيخنا أبي الحسين، وكذلك (زيدا ضربت) بلا ضمير، لا يجعله مفعولا مقدما، لأن المعمول لا يتقدم على عامله، وهو مذهب قوي »[78].

ذلك إذن هو تصور الإمام أبي القاسم السهيلي لنظرية العامل بأصولها وفروعها، فقد أبدع في تـ بيقها أيما إبداع، إذ رسخ فكرة تأثر الكلمات بعضها ببعض داخل التركيب في إطار ما أسماه بالتشبث، كما كان له السبق في القول بعوامل جديدة لم يذكرها النحاة الأُوَل، وقد نبع كل هذا من نظرته المتأملة والمتعمقة في أساليب اللغة وتراكيبها ما جعله يتفرد بمذهب خاص.

الهوامش :

[1]– كريم ناصح الخالدي، أصالة النحو العربي، دار صفاء، عمان، الأردن، ط1، 2005، ص 149

[2]– التواتي بن التواتي، محاضرات في أصول النحو، م بعة رويغي، الأغواط، ط1، 2004، ص241

[3]– محمّد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر، دط، دت ط، 47/1

[4]– محمّد عيد، أصول النحو، عالم الكتب، القاهرة، مصر، دط، دت ط، ص 201

[5]– ينظر : محمّد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي وت بيقاتها في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، مصر، دط، 2003، ص 61–62

[6]– ابن جني، الخصائص، تحقيق: محمّد علي النجار، المكتبة العلمية، القاهرة، مصر، دط، دت ط، 109/1

[7]– ينظر: إبراهيم مص فى، إحياء النحو، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، دط، دت ط، ص25

[8]– محمّد إبراهيم البنا، أبو الحسين بن ال راوة ومذهبه النحوي، دار بوسلامة لل باعة والنشر، تونس، ط1،1980، ص72

[9]– أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ص 54

[10]– المصدر نفسه، ص 55

[11]– المصدر نفسه، ص59

[12]– ابن يعيش، شرح المفصل، الم بعة المنيرية، القاهرة، مصر، دط، دت ط، 2/7

[13]– نتائج الفكر في النحو، ص 54

[14]– المصدر نفسه، ص 298

[15]– المصدر نفسه، ص 297

[16]– المصدر نفسه، ص 180– 182

[17]– المصدر نفسه، ص297

[18]– المصدر نفسه، ص275

[19]– المصدر نفسها، الصفحة نفسها

[20]– المصدر نفسه، ص 276

[21]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[22]– المصدر نفسه، ص 283

[23]– المصدر نفسه، ص 257

[24]– ينظر : المصدر نفسه، ص 277

[25]– المصدر نفسه، ص 181– 182

[26]– ينظر : المصدر نفسه، ص 298

[27]– المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمّد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،ط1، 1992، ص 155

[28]– نتائج الفكر في النحو، ص 298

[29]– المصدر نفسه، ص 299

[30]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[31]– المصدر نفسه، ص63

[32]– ينظر: الجنى الداني، ص 516

[33]– نتائج الفكر في النحو، ص195

[34]– المصدر نفسه، ص 59

[35]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[36]–ينظر : المصدر نفسه، ص 263، 264

[37]– المصدر نفسه، ص 60

[38]– المصدر نفسه، ص 64

[39]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[40]– ينظر : المصدر نفسه، ص 265

[41]– المصدر نفسه، ص 269

[42]–ينظر : المصدر نفسه، ص 246

[43]– أبو القاسم السهيلي، الروض الأنف في تفسير السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، بيروت، لبنان، دط، دت ط، 50/3

[44]– أبو محمّد يوسف بن السيرافي، شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمّد الريح هاشم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1996، 345/1

[45]– المؤمنون : الآية 52

[46]– التوبة : من الآية 97

[47]– التوبة : من الآية 108

[48]– ينظر : الروض الأنف، 81/2

[49]– المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها

[50]– نتائج الفكر في النحو، ص 226

[51]– أبو القاسم السهيلي، الفرائض وشرح آيات الوصية، تحقيق: محمّد إبراهيم البنا، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، السعودية، ط2، 1984، ص 40

[52]– ينظر: نتائج الفكر في النحو، ص 312

[53]– المصدر نفسه، ص 57

[54]– المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[55]- المصدر نفسه، ص **61**

[56]- ينظر: المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[57]- محمَّد إبراهيم البنا، أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، دار البيان العربي،جدة، السعودية، ط**1**، **1985**، ص **321**

[58]- نتائج الفكر في النحو، ص**312**

[59]- ينظر: أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط**1**، **1986**، ص **225**

[60]- الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط**1**، **2002**، ص **369**

[61]- ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: جودة مبروك محمَّد مبروك، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط**1**، دت ط، ص **40**

[62]- نتائج الفكر في النحو، ص **180**

[63]-المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[64]- المصدر نفسه، ص **181**

[65]- الزجاجي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون، م بعة حكومة الكويت، ط**2**، **1984**، ص **67**

[66]- نتائج الفكر في النحو، ص **313**

[67]- المصدر نفسه، ص **304**

[68]- المصدر نفسه، ص **179**

[69]- المصدر نفسه، ص **72**

[70]- ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف، ص**179**

[71]- نتائج الفكر في النحو، ص **110**

[72]- المصدر نفسه، الصفحة نفسها

[73]- المصدر نفسه، ص **152**

[74]- المصدر نفسه، ص **115**

[75]- المصدر نفسه، ص **266**

[76]- الأعشى، الديوان، تحقيق: مهدي محمَّد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط**3**، **2003**، ص **178**

[77]- نتائج الفكر في النحو، ص **247**

[78]- المصدر نفسه، ص **57**